

Distr.: General
14 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة
لخدمات المشاريع
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢
نيويورك، ١ إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢
نيويورك، ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل
التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة
للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة
الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق
الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز

يُقدّم هذا التقرير امتثالا لقرارات الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ و ٢٥٠/٥٩ و
٢٠٨/٦٢ المتعلقة بالاستعراضات الشاملة التي تجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة
التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويلتزم برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التزاما

* E/2012/100 (تصدر لاحقا).



راسخا بتحسين فعالية وكفاءة الأنشطة التنفيذية. ومن هذا المنطلق، أُحرز تقدم فيما يتعلق بالتركيز على النتائج الإنمائية، وخفض تكاليف المعاملات، وتحقيق مكاسب في الكفاءة. ويبرز التقرير أيضا الجهود التي تبذلها حاليا المنظمات الشريكة لمواجهة التحديات المتبقية. وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بهذا التقرير وأن يقرر إحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعا بالتعليقات والتوجيهات التي قدمتها الوفود في هذه الدورة.

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - تمويل الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي
٤	ثالثا - إسهام الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية وتحقيق فعالية التنمية
١٣	رابعا - تحسن أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي
١٩	خامسا - المتابعة
٢٠	سادسا - التوصية

أولاً - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويمكن أن يُقرأ بالاقتران مع التقارير السنوية المقدمة من مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس التنفيذي. فالتقارير المذكورة تقدم تحليلاً لإنجازات البرامج مقارنة بالنتائج الرئيسية المتوخاة في الخطتين الاستراتيجيتين للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، والخططة الاستراتيجية لمكتب خدمات المشاريع للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، إلى جانب الأدلة الإحصائية المتعلقة بنتائج البرامج، والاستراتيجيات الشاملة لمختلف القطاعات، ومؤشرات الأداء على صعيدي الإدارة والعمليات.

٢ - وتعكس جميع فروع التقرير الإجراءات التي اتخذها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨. ويتضمن هذا التقرير، للمرة الأولى، إسهامات من مكتب خدمات المشاريع، امتثالاً لطلب المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١^(١).

ثانياً - تمويل الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي

٣ - خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠، زاد مجموع المساهمات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به بنسبة ٣ في المائة ليصل إلى ٥,٤٩ بلايين دولار. وانخفضت المساهمات في الموارد (الأساسية) العادية عام ٢٠١٠ بنسبة ٥ في المائة لتصل إلى ٩٦٧ مليون دولار. وهو ما تطلب من البرنامج الإنمائي خفض نفقاته الأساسية المقررة. وبلغت إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان من المساهمات العادية ٤٩١,٢ مليون دولار عام ٢٠١٠، وهو أعلى مستوى تبلغه على الإطلاق، إذ تجاوزت الهدف المنشود بنسبة ٩,٢ في المائة.

(١) في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١، اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠١١، الذي أشار فيه، في جملة أمور، إلى قرار الجمعية العامة ١٧٦/٦٥، الذي قررت فيه الجمعية تغيير اسم المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ليصبح المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأقر المجلس التنفيذي، بمقرره ١/٢٠١١، نظامه الداخلي المنقح ليعكس تغيير الاسم.

٤ - وخلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠، زادت المساهمات (غير الأساسية) الأخرى في البرنامج الإنمائي بنسبة ٤ في المائة. ويعزى ذلك أساساً إلى الزيادة بنسبة ٤٤ في المائة في المساهمات في البرامج المخصصة للبلدان التي تعيش أوضاعاً إنمائية خاصة. وفي العقود الأخيرة، شهدت المساهمات غير الأساسية في صندوق السكان زيادة مطردة بالقيمة المطلقة. وتراوحت نسبة المساهمات المقدمة في إطار التمويل المشترك من مجموع الموارد بين ٣٧ و ٤٢ في المائة في السنوات الأخيرة. وزادت المساهمات المقدمة لصندوق السكان عام ٢٠١٠ في إطار التمويل المشترك بنسبة ٣٢,٢ في المائة لتصل إلى ٣٥٧,٢ مليون دولار.

٥ - وشهد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، باعتباره كيانا ذاتي التمويل يتولى تنفيذ المشاريع نيابة عن شركائه، زيادة في الطلب على خدماته ليبلغ مستويات قياسية عام ٢٠١٠. وقد نفذ المكتب مشاريع بلغت قيمتها ١,٢٧ بليون دولار. وفي عام ٢٠١٠، كان أكثر من ٦٠ في المائة من المشاريع التي نفذها المكتب لصالح منظومة الأمم المتحدة. وشهدت الخدمات التي يقدمها المكتب للحكومات زيادة مطردة. وتقدم هذه الخدمات إما مباشرة أو عن طريق اتفاقات خدمات إدارية مع البرنامج الإنمائي. ومن الشركاء الآخرين ذوي الأهمية المتزايدة الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

٦ - ويعمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على تنويع مصادر التمويل، ويسعيان للحفاظ على مصادرهما المالية التقليدية وإيجاد مصادر جديدة. وبينما يبذل صندوق السكان جهوده لتوسيع قاعدة مانحيه، فإنه يسعى لزيادة المساهمات التي يتلقاها من الاقتصادات الناشئة والقطاع الخاص. ومصدر التمويل مهم لأن المنظمات الشريكة تعتمد على الموارد العادية لكفالة حياد برامج الأمم المتحدة واستقلاليتها وطابعها العالمي. وعلى سبيل المثال، من أولويات الخطة الاستراتيجية المنقحة لصندوق السكان تأمين تمويل واسع النطاق ومستقر.

ثالثاً - إسهام الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية وتحقيق فعالية التنمية

٧ - يشكل دعم تنمية القدرات الوطنية إحدى الوظائف الأساسية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وما زال النهج الذي يتبعه البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع تجاه تنمية القدرات مستنداً إلى توجيهات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واحتياجات البلدان الأعضاء. وهناك تركيز متزايد على تعزيز المعارف والمهارات لتحسين الأداء على مستوى الأفراد والمؤسسات والمنظومة ككل، وعلى تهيئة بيئة مواتية لذلك. ولم يعد التركيز منصبا على تقديم الخدمات بطريقة مباشرة. وقد بذلت المنظمات الشريكة جهوداً متضافرة للتركيز أكثر على التمكين وتعزيز القدرات الوطنية عن طريق توفير دعم تقني مدروس بعناية

في المجالات المتوقع أن يكون لها أكبر الأثر، وعلى تعزيز المساءلة والشفافية. وعلى سبيل المثال، ساعد البرنامج الإنمائي وزارة الموارد المعدنية في سيراليون على وضع نظام حاسوبي نموذجي قائم على النظام العالمي لتحديد المواقع، وهو ما مهّد الطريق لتحقيق الشفافية من خلال إتاحة نظام لحفظ تراخيص استغلال الثروات المعدنية، يمكن للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني والشركات والوكالات الإنمائية الاطلاع على محتوياته بسهولة.

٨ - وبالنظر لزيادة تركيز برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على تقديم خدمات استشارية عالية الجودة في مجال السياسات، فمن الأساسي أن تُحدّد النتائج ليس فقط على أساس ما يجري دعمه، بل أيضا على أساس ما حدث من تغييرات فعلية في القدرات المؤسسية. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بعملية توزيع الرفالات، التي دعمها صندوق السكان، ليس المهم فقط هو نطاق عملية التوزيع هذه، وإنما أيضا السياسات الوطنية ودون الوطنية التي وُضعت لزيادة فرص استفادة الفئات الضعيفة من آليات توزيع الرفالات ومن وسائل منع الحمل بصفة أعم. ويمكن لهذه السياسات أن تثمر بدورها عن تحسينات في الأداء المؤسسي، ومن ذلك مثلا زيادة نسبة تغطية خدمات منع الحمل التي يوفرها مقدمو الخدمات الصحية. وتمكّن سلسلة النتائج هذه الصندوق من تتبع إسهاماته في تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة على المدى البعيد، ومن ذلك على سبيل المثال انخفاض معدل الوفيات النفاسية وتحسن صحة النساء خلال سنوات الإنجاب. وفي محاولة لتحسين كيفية تتبع وتحديد الدعم المقدم في مجال تنمية القدرات، أصدر الصندوق عام ٢٠١١ دليلا عمليا بعنوان "القدرة أمر مهم". ويشمل هذا الدليل ٢٠ دراسة لحالات فردية، مع تحليل الحالات على مستوى الأفراد والمنظمات، ومن منظور البيئة المواتية. وسيساعد هذا الدليل على زيادة تحسين سياسات الصندوق وممارساته.

٩ - وأسفر استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ عن تنقيح إطار النتائج الإنمائية من أجل زيادة التركيز على تنمية القدرات. وفيما يتعلق بكل نتيجة من النتائج المحددة في الإطار المذكور، يسهم الصندوق مباشرة في التقدم الوطني عن طريق نواتج عديدة تعكس تغييرات في قدرة البلدان على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتجاوزت أنشطة مكتب خدمات المشاريع نطاق منظومة الأمم المتحدة، إذ دخل عدة شراكات في مجال نشاطه الأساسي المتعلق بالبنية التحتية لتنمية قدرة الحكومات الوطنية في مجال إدارة سلسلة المشتريات والإمدادات.

١٠ - وزادت التوقعات المتعلقة بأثر تنمية القدرات على تحقيق الأهداف وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وبشكل قياس هذا الأثر تحدياً، لأنه في حين يمكن للناتج المتوخى تحقيقها على المدى القصير فيما يتعلق بالأنشطة أن تكون واضحة، فإنه يصعب التأكد مما ستحدثه من آثار على المدى البعيد. وقياس أثر تنمية القدرات الوطنية على المدى البعيد تحدّ خاص يواجه مكتب خدمات المشاريع لأن شركاءه هم الذين يتولون عادة تقييم نتائج المشاريع التي تُنفَّذ.

١١ - غير أنه يمكن التغلب على هذه التحديات. ولمواجهتها، حُدِّثت مؤخرًا المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن كيفية تحديد وتسجيل النتائج المتعلقة بتنمية القدرات. وجرّب البرنامج الإنمائي، على مدى السنة الماضية، نظاماً مؤسسياً لكفالة إدماج النتائج المتعلقة بتنمية القدرات في التخطيط للبرامج والإبلاغ عنها. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، وضع البرنامج إطاراً ونهجاً مفاهيميين لقياس القدرات، مع إعطاء أمثلة حية عن كيفية تطبيق النهج المقترح. وبذل كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان جهوداً لتوضيح المستويات والروابط في سلسلة النتائج بين عمليات تنمية القدرات ووجود (أ) نُظُم محسنة أو تؤدي وظيفتها على النحو المطلوب؛ (ب) هياكل وآليات وعمليات؛ (ج) مؤسسات أو نُظُم تؤدي وظيفتها بفعالية أو كفاءة أكبر بطريقة أكثر اتساقاً ومرونة؛ (د) أشخاص وجماعات تستخدم الخدمات؛ (هـ) تغييرات في السلوك والقواعد تسفر في النهاية عن تغييرات فعلية في حياة الأشخاص والجماعات.

١٢ - ويتعزز التركيز على النتائج المتعلقة بتنمية القدرات بزيادة الاهتمام بالبرمجة القائمة على الأدلة. وقد أُطلع صندوق السكان شركاءه على التوجيهات التي نشرها مؤخراً بشأن البرمجة القائمة على الأدلة، وهي الأولى من إنتاج منظومة الأمم المتحدة، وذلك بهدف تشجيع الاستخدام المنتظم لما يُجمَع من أدلة في عملية البرمجة. كما أن التركيز على النتائج المتعلقة بتنمية القدرات يتماشى عموماً مع النهج التي تتبعها منظمات إنمائية أخرى من البلدان النامية، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ والبلدان المتقدمة النمو، مثل المفوضية الأوروبية؛ والمنظمات المتعددة الأطراف، مثل معهد البنك الدولي. وتمثل الخطوة المقبلة في التفاعل مع الشركاء بطريقة تمكّن من تنشيط وتعزيز قدراتهم في مجال إدارة التغيير وتشجيعهم على تنمية قدراتهم الذاتية. وتقتضي عملية التفاعل هذه مساعدة الشركاء على تقييم مواقف ومصالح وحوافز وموارد الجهات المعنية؛ وترسيخ قيادة قوية والتزام متواصل بالتغيير؛ والتأكد من نطاق وتسلسل الأنشطة المتعلقة بعملية تنمية القدرات وبعملية الإصلاح، بما يكفل الموازنة بين العمليتين.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٣ - يسلم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسيلة أساسية لتحقيق فعالية التنمية. وقد نسخ البرنامج الإنمائي حيوط هذا التعاون في مجالات نشاطه الخمسة كلها، وأقام شراكات استراتيجية مع الاقتصادات الناشئة من أجل كفاءة نشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وقدم الدعم للعمليات الحكومية الدولية التي تركز على التبادل بين بلدان الجنوب. وقام صندوق السكان، بعد تنقيح وتحديث استراتيجيته الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتركيز على ستة مجالات، هي: تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز شبكات التعاون، وتوسيع نطاق إدارة المعارف، وإجراء حوارات بشأن السياسات والاضطلاع بأنشطة دعوية، ودعم البلدان المشاركة في برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز الرصد والتقييم. ودعا استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للصندوق إلى تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع المجالات المحددة لتحقيق نتائج معينة. وحدد هذا التعاون باعتباره إحدى الطرائق المباشرة بالخير لتقديم المساعدة التقنية، وبخاصة في سياق أنشطة الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل.

١٤ - وفي عام ٢٠١٠، قدم البرنامج الإنمائي دعماً ميدانياً لـ ١٢٠ بلداً من خلال أكثر من ٥٠٠ مبادرة من مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المناطق الخمس كلها، أي أكثر من ضعف مبادرات عام ٢٠٠٩ البالغ عددها ٢٠٠ مبادرة تقريباً. وركزت جهود البرنامج الإنمائي على تبادل المعارف، وذلك أساساً من خلال تيسير الجولات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية؛ وتبادل الخبرات الفنية؛ وتنفيذ مشاريع إقليمية ومبادرات مشتركة؛ والتعاون التقني في العديد من المجالات، بما في ذلك تنمية القطاع الخاص والحكم الديمقراطي والزراعة والمالية والصحة.

١٥ - وشارك صندوق السكان عام ٢٠١٠ في ٢١٢ مبادرة من مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشارك نحو ثلث البلدان المستفيدة من برامج الصندوق، في المناطق الخمس كلها وعلى مستوى المقر، في ثلاث مبادرات رئيسية على الأقل، شملت تنظيم دورات تدريبية وحلقات توعية، وإيفاد بعثات وتنظيم جولات دراسية، وتقديم المساعدة التقنية لدعم تعزيز تنمية القدرات الوطنية. ومن حيث المجالات المواضيعية، شملت هذه المبادرات التعداد السكاني؛ والديناميات السكانية والتنمية؛ والصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب؛ ومنع العنف الجنساني ورعاية ضحاياه.

١٦ - ويشمل أحد المشاريع التي يمولها البنك الدولي وينفذها مكتب خدمات المشاريع دورة تدريبية لتنمية قدرات مهندسين ومسؤولين إداريين من نيجيريا في المعهد الوطني للتدريب في مجال الطاقة الكهربائية في الهند. وهدف هذا المشروع هو دعم توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها، بالإضافة إلى الإدارة والتسويق ورسم السياسات في قطاع الطاقة الكهربائية.

١٧ - ولتنفيذ ولاية مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠٠٩، تقوم الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بإعداد مجموعة من المفاهيم التشغيلية والمبادئ التوجيهية. وكتّفت الوحدة أيضا جهودها التنسيقية لتمكين المنظمات الشريكة للأمم المتحدة من تعزيز تبادل المعارف والخبرات. واستقطب المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٠ مزيد من مندوب لعرض أفضل الممارسات والحلول المبتكرة بمبادرة من بلدان الجنوب. ومكّنت شبكة المعلومات من أجل التنمية ٣٠ كيانا داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من وضع وإدارة قوائم الخبراء. وإضافة إلى ذلك، وُضع النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب. ومكّن هذا النظام حتى الآن من إدراج أكثر من ٢٢٠٠ مشروع، وتحديد نحو ٣٥٠ شريكا محتملا، وإتمام ١١٣ صفقة تجارية.

١٨ - وحثّ تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١ المعنون "التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2011/3) على تحسين آليات التنسيق والرصد والتقييم والإبلاغ. والهدف هو تعزيز المساءلة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعجيل بتنفيذه باعتباره إحدى الاستراتيجيات الأساسية لتنمية القدرات والتعاون التقني. وبناء عليه، من الضروري تحديد مؤشرات خاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لكي يتسنى قياس وتقييم جودة هذا التعاون وأثره على تحسين فعالية البرامج.

١٩ - ومن أجل تحقيق استفادة كاملة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب وكفالة استخدامه وسيلة لتقديم الدعم التقني، من المهم زيادة التركيز على البرامج والمشاريع الكبيرة العابرة للحدود، عوض الاكتفاء بالتدريب وحلقات العمل في مجال تنمية القدرات. كما تتطلب استدامة المبادرات المشتركة بين بلدان الجنوب، وبخاصة الأنشطة والمشاريع العابرة للحدود، تحسين آليات التمويل وتعبئة مزيد من الموارد البشرية والمالية.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٠ - على الصعيد المؤسسي، حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالتعاون الوثيق مع الشركاء، تقدما مطردا على طريق تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مجالاتها المواضيعية على المستوى

القطري والإقليمي والعالمي. وقد أدمج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشواغل الجنسانية في سياسات تغير المناخ وآليات التمويل، من قبيل الأطر التنفيذية لصناديق الاستثمار في مجال المناخ، وصندوق التكيف. وقد نفذ البرنامج الإنمائي مبادرة إدارة السياسة العامة في الميدانين الجنساني والاقتصادي، وهو برنامج لتنمية القدرات يهدف إلى جعل جهود الحد من الفقر والسياسات الاقتصادية تؤتي ثمارها بالنسبة للرجال والنساء والفتيان والفتيات على قدم المساواة. وقد اضطلعت جميع المكاتب القطرية التي استعرضها صندوق الأمم المتحدة للسكان بجهود لدعم إدماج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة في السياسات والأطر والقوانين الوطنية. وقد عملت نسبة قدرها حوالي ٣٠ في المائة من مجموع المشاريع التي دعمها مكتب خدمات المشاريع في عام ٢٠١٠ على زيادة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد حدد الكثير من هذه المشاريع نواتج مستهدفة معينة لإحراز تقدم في هذا المجال.

٢١ - ولا سبيل للاستغناء عن السياسات والاستراتيجيات المشتركة بين الوكالات والبرمجة المشتركة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي هذا المضمار يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة والدعم التقني لمساعدة منظمات الأمم المتحدة على دمج "المؤشر الجنساني" في نظام أطلس لتخطيط موارد المؤسسات. ويستخدم هذا المؤشر لتتبع الأموال المخصصة للمشاريع التي تركز على المرأة لتسهيل تقييم تأثير مخصصات ونفقات الموارد البرنامجية على المساواة بين الجنسين. وقد أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مجموعة فرعية خاصة لتحقيق التجانس في تتبع الاستثمارات المتصلة بالشؤون الجنسانية. وثمة مبادرة رئيسية من مبادرات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات - عنوانها "إتاحة إمكانية الوصول لجميع النساء والفتيات الآن" تهدف إلى التعجيل بإمكانية الحصول على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه وتقديم الرعاية والدعم للنساء والفتيات. وقد نفذ البرنامج المشترك بين أصحاب المصلحة المتعددين الذي أطلقته فرقة العمل المعنية بالعنف الموجه ضد المرأة في ١٠ بلدان رائدة. فعلى سبيل المثال، تقوم الفلبين، كجزء من هذا البرنامج، بوضع نظام وطني منفرد لتوثيق العنف ضد المرأة.

٢٢ - ويتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في أكبر برنامج مشترك في العالم للتعجيل بنيل الممارسات الضارة من قبيل بتر/تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وبدعم من هذا البرنامج، استحدثت بلدان مثل السنغال، والسودان، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكينيا، ومصر سياسات وقوانين وطنية بشأن التخلي عن هذه الممارسة أو قامت بتعزيز ما هو قائم منها، في حين أصدرت بلدان وأقاليم من قبيل السنغال، والسودان، وصوماليلاند، وغامبيا، وغينيا إعلانات عامة تشجع التخلي

عن بتر/تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وسهل البرنامج المشترك أيضا إحراز تقدم في مجال منع وحظر إضفاء طابع طبي على هذه الممارسة.

٢٣ - ورحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، باعتبارها إجراء هاما لتسريع التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبينما تعمل منظمات الأمم المتحدة على توحيد جهودها والتنسيق بينها، فإنها تسعى جاهدة أيضا إلى تقسيم واضح للعمل. ولذلك، ففي حين ستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور رئيسي في صياغة المعايير وتنفيذها ومساءلة منظومة الأمم المتحدة عن التزاماتها بشأن المساواة بين الجنسين، سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دعم النهوض بالمساواة بين الجنسين في نطاق مجالات الخبرة الفنية لكل منها وما يتماشى مع خططها الاستراتيجية الخاصة. وعلى سبيل المثال، سيركز صندوق السكان على معالجة العوائق الجنسانية، في مجال صحة الأم، والقضاء على الممارسات الضارة ومكافحة العنف ضد المرأة. وسوف يشمل هذا العمل وضع السياسات وتنمية القدرات ذات الصلة بتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

٢٤ - وقد أظهرت البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة أن ثمة طريقة فعالة لتحقيق نتائج إيجابية في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتمثل في تقديم الدعم لأصحاب المصلحة المتعددين في إطار استجابة متعددة القطاعات موحدة ومنسقة. وتتعزز الملكية الوطنية والاستدامة عندما يجري إنشاء شراكات مع النظراء الوطنيين في بداية برنامج ما وعندما يكون هناك لاحقا دعوة مستمدة فيما يتعلق بأهمية إدراج مخصصات ونفقات في الميزانية مراعية المنظور الجنساني، والنهوض بالممارسات الجيدة والخلاقة. ورغم ذلك تبقى هنالك تحديات عالقة ذات صلة بنظم الإبلاغ والرصد الماليين يتعين التغلب عليها. كما تمثل الفجوات في مجال القدرات الوطنية - ولا سيما داخل وزارات شؤون المرأة، التي تعاني عادة من نقص في التمويل وفي الموظفين، تحديات أمام تنفيذ البرامج. وثمة حاجة للقيام بالمزيد لتعزيز القدرات وتعظيم أوجه التآزر في مجال الخبرات المتصلة بالمسائل الجنسانية والصحة الجنسية والإنجابية/فيروس نقص المناعة البشرية، من أجل وضع نهج متسقة ومتعددة الجوانب لمعالجة العنف القائم على الجنس، وضمان الإدراج المنهجي للشواغل الجنسانية في مجالات محددة من عمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع.

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٢٥ - ينظر البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع إلى التأهب للكوارث وحالات الطوارئ باعتباره عنصراً أساسياً من أجل سرعة وفعالية الإغاثة والإنعاش بعد الكوارث ووضع أسس للحد من مخاطر الكوارث في المستقبل. وفي عام ٢٠١٠، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لجهود الحد من مخاطر الكوارث في ١٢ بلداً، مما أدى إلى الحد بنسبة كبيرة من الخسائر ذات الصلة بالكوارث في عدة بلدان. وفي موزامبيق بلغ معدل الوفيات خلال موسم الفيضان في ٢٠١٠ أقل من ٢٥ في المائة من المتوسط في ١٠ سنوات. وفي ملاوي، شهدت إدارة الفيضانات والتخطيط لها تحسناً خلال فيضانات عام ٢٠١١. وقد عزز الجيل الثاني من استراتيجية الاستجابة الإنسانية المطورة حديثاً لصندوق السكان التركيز على تحقيق نتائج ملموسة ودعم تعميم العمل الإنساني في البرامج والأطر الإنمائية. وسيرتقي هذا النهج بمستوى برجة صندوق السكان في مجال التأهب للحالات الإنسانية والاستجابة لها والتعافي منها ويجعل أنشطته أكثر استراتيجية وتدرجاً واستدامة، ولا سيما في البيئات المحكومة بضيق الموارد.

٢٦ - ويقوم صندوق السكان أيضاً بإنجاز استراتيجيته للعمل في السياقات الهشة. والهدف من وراء ذلك هو تحسين فعالية البرامج من خلال المزيد من البرمجة المعتمدة على السياق. ويساعد الصندوق الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في أكثر من ٢٥ بلداً يعاني من الهشاشة على بناء قدرات منع نشوب النزاعات والاستفادة من تلك القدرات. ويركز هذا الجهد على بناء الثقة والحوار وتنمية روح الوفاق.

٢٧ - ومن خلال المشاركة النشطة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالشؤون الإنسانية، يربط البرنامج الإنمائي وصندوق السكان سرعة توفير المساعدة الإنسانية بالبرامج التي تساعد الناس على التعافي من الأزمات وإعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم. ويدعم البرنامج الإنمائي التنسيق بين المراحل الأولى المبكرة لعملية الإنعاش، ويساعد على تهيئة الظروف الملائمة لاستعادة الحوكمة وسيادة القانون وسبل كسب الرزق وإقامة مجتمع يسوده السلام، وخفض حالات تعرض الناس للكوارث في المستقبل. ويساعد صندوق السكان مجتمع المساعدة الإنسانية والحكومات على تحسين صحة المرأة وزيادة تمكينها في أعقاب الأزمات. وقد تم نشر مستشارين من قائمة القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية في ٢٨ موقعا لمساعدة الأفرقة القطرية الإنسانية على تطبيق البرمجة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مجال العمل الإنساني.

٢٨ - وتقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أيضا باتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز نموذجها الجديد في مجال العمل الإنساني. وتتركز هذه الإجراءات في مجالات القيادة والتنسيق القطاعي والمسؤولية عن الأداء والمسؤولية أمام الأشخاص المتضررين، وبناء القدرة الوطنية على التأهب، والدعوة والاتصالات. وفي مجال التنسيق القطاعي، تخطط المنظمات الشريكة لتحسين التنسيق بين المجموعات القطاعية فيما بين المجموعات الفرعية، ودعم الشراكات من أجل تعزيز فعالية عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ وكفاءتها.

٢٩ - ومن المرجح أن تصبح الاستجابات الإنسانية القصيرة الأجل استجابات مستدامة إذا ما تم توجيهها عن طريق التفكير الإنمائي الأبعد أمدا. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي مبادرات النقد مقابل العمل إلى خلق فرص توظيف طويلة الأمد إذا ما ركزت على مشروعات تقلل العوائق أمام استثمارات القطاع الخاص. وفي عام ٢٠١٠، قام البرنامج الإنمائي بدور رئيسي في توليد ما يقرب من ٨,٥ ملايين يوم عمل لأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ فرد تضرروا من الأزمات في ١٠ بلدان وأقاليم (بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسري لانكا، والصومال، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، وهايتي، وهندوراس). وقد ساعد مكتب خدمات المشاريع، عن طريق مشروعه الخاص بعمليات تقييم المباني في مرحلة ما بعد الزلازل في هايتي، في إنشاء قاعدة بيانات وطنية للهياكل الأساسية تتألف من أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ مبنى تم تقييمها. ويمكن استخدام قاعدة البيانات هذه من أجل الاستجابة الفورية القصيرة الأجل لحالات الطوارئ وعملية إعادة الإعمار الطويلة الأجل على حد سواء.

٣٠ - وفي أعقاب الانتفاضات التي حدثت في المنطقة العربية، قدمت منظمات الأمم المتحدة الدعم التقني والاستراتيجي لمصر وتونس وساعدت في التخطيط الاستراتيجي والتخطيط الانتقالي في اليمن. وفي ليبيا، دعم البرنامج الإنمائي إنشاء شبكة للإنعاش المبكر للعمل مع مجموعات المساعدة الإنسانية. ويشارك البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع أيضا في عملية تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في المنطقة. وفي إطار استجابة البرنامج الإنمائي والصندوق لأزمة القرن الأفريقي، يقوم كل منهما بدعم السكان المتضررين ومساعدة المجتمعات المحلية على التعافي بصورة أسرع عن طريق التركيز على استعادة سبل كسب الرزق ورفع قدرة الخدمات الاجتماعية والصحية والأصول الإنتاجية.

٣١ - وتعزيزا لدور مكاتب المنسقين المقيمين في الأوضاع الانتقالية، وفر كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية والوكالات الأخرى المشاركة قدرات إضافية للمكاتب في سبعة بلدان في عام ٢٠١٠ وأربعة أخرى في عام ٢٠١١

(اليمن، وسري لانكا، ومصر، وليبيا). وفي عام ٢٠١١، تعاون البرنامج الإنمائي ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع شركاء آخرين من أجل الانتهاء من تحليل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من الأوضاع الانتقالية. وقد كان هذا العام أيضا هو السنة الأولى الكاملة من عمليات تطبيق النهج التجريبي الذي يتبعه مكتب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في نيبال. والهدف من ذلك هو خلق نموذج لنهج جديدة في إدارة الأمم المتحدة للمراحل الانتقالية، سواء المراحل الانتقالية القطرية أو المؤسسية التي تمر بها كيانات الأمم المتحدة وموظفوها أثناء هذه الفترات.

رابعا - تحسن أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

الاتساق والفعالية والأهمية

٣٢ - واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بوصفه إطارها البرنامجي الرئيسي الذي يدعم تخطيط التنمية الوطنية. وقد أكملت استعراض أساليب العمل الواردة في الإطار واعتمدت أساليب عمل جديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ونتيجة لذلك، تم ترشيد الأفرقة العاملة وإنشاء أربعة أفرقة عاملة وشبكات، كان من بينها الشبكة البرنامجية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتي من المقرر لها أن تكون شبكة افتراضية وأكثر مرونة. وتم خفض عدد أفرقة العمل وفرق العمل أيضا بدرجة كبيرة، من أكثر من ٢٥ إلى ٩. وكجزء من خطة عمل الشبكة البرنامجية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠١١، ساهم صندوق السكان والبرنامج الإنمائي في استعراض المبادئ التوجيهية الاستراتيجية والأدوات التنفيذية وتطويرها (لأفرقة الأمم المتحدة القطرية على وجه الخصوص)، ووضع المبادئ التوجيهية لوثيقة البرنامج القطري المشترك، وإجراء استعراض مكثبي لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع التركيز على تحقيق التكامل بين المبادئ الرئيسية للبرمجة.

٣٣ - وقد كانت بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في إثيوبيا، التي تمت في عام ٢٠١١ هي أول بعثة مشتركة على مستوى مديري السياسات/البرامج تقوم باستكشاف الكيفية التي يمكن أن تعمل بها المنظمات الشريكة معا على نحو أكثر فعالية على المستويين العالمي والقطري من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم أيضا إحراز تقدم هام في مجال مواءمة تصنيف التكاليف والسير نحو وضع إطار مشترك للميزنة القائمة على النتائج، وذلك من خلال المبادرة المتكاملة للميزنة القائمة على النتائج، المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٣٤ - وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور هام في تنسيق المعونات والمواومة بينها في بعض البلدان الرائدة في اتباع نهج "توحيد الأداء" (ولا سيما ألبانيا، وجمهورية ترازيا المتحدة، وفييت نام)، وأجرى عمليات تقييم للقدرات الحكومية باسم جميع منظمات الأمم المتحدة. وقد أدى تقسيم العمل بين المنظمات الشريكة إلى زيادة فعالية الاستفادة من المزايا ونقاط القوة في كل منظمة. وثمة أدلة تشير إلى أن المنظمات ذات القدرات التشغيلية الكبيرة على الصعيد القطري قامت خلال المرحلة التجريبية بتعزيز تعاونها مع الوكالات غير المقيمة، مما أدى إلى تحسين الحوار بشأن السياسات والأداء الأكثر مواومة.

٣٥ - وقد أدى "توحيد الأداء" إلى زيادة مسؤوليات المنسقين المقيمين بشكل ملحوظ، من حيث تفاعلاتهم مع الحكومات الوطنية، والشركاء المانحين، والمجتمع المدني، وكذلك مع منظمات الأمم المتحدة. وقد كان مبدأ "القائد الواحد" ونظام الإدارة والمساءلة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسق المقيم كلاهما أداتين ثمينتين في تحديد ودعم دور المنسق المقيم. وقد أيدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مؤخرا التوصيات الواردة في الاستعراض المستقل لنظام الإدارة والمساءلة، مما ساعد على إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الجيدة في مجال التنسيق بين أفرقة الأمم المتحدة على الصعيد العالمية والإقليمية والقطرية. واستجابة للمطالب التي تدعو إلى المزيد من الشفافية والمساءلة، أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من الأطراف الموقعة على المبادرة الدولية لشفافية المعونة، وشرعا في نشر التفاصيل الخاصة بالبرامج والمشاريع والنفقات اللازمة لها امتثالا لمعايير المبادرة. وينظر صندوق السكان أيضا في المشاركة في هذه المبادرة.

٣٦ - ولزيادة تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وضمان التحقيق الفعال للنتائج، ينبغي للمنظمات الشريكة زيادة إمكانية وصول المنسقين المقيمين إلى مواردها التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمنظمات الشريكة إضفاء الطابع الرسمي على التسلسل الإداري وتبسيطه وزيادة التواصل بين المنسقين المقيمين ورؤساء المنظمات والمساءلة المتبادلة بين الطرفين. وسيؤدي نفس الغرض النهج المتكامل الذي اعتمد مؤخرا للتطبيق في برامج التعلم الخاصة بالمنسقين المقيمين الجدد، ابتداء من إعداد مجموعة المرشحين المحتملين وحتى التوجيه والتعريف. ويركز البرنامج التعريفي المحدث على الطابع المتفرد الذي تتميز به وظيفة المنسق المقيم وما يحيط بها من تعقيدات ويشمل عملية توجيه خاصة بكل بلد على حدة. ومما يدل على إحراز المزيد من التقدم التنوع المتزايد في المجموعة المتاحة من المنسقين المقيمين. وستة وثلاثون في المائة من المجموعة برمتها حاليا من النساء، وخمسون في المائة من المنسقين المقيمين في الوقت الحالي من البلدان النامية.

قدرات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري

٣٧ - تُعد قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية بقيادة المنسقين المقيمين بالغة الأهمية من أجل فعالية وكفاءة تنسيق وتنفيذ عمليات التنمية على الصعيد القطري. وبرعاية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جميعاً في تعزيز اختيار المنسقين المقيمين وتنمية كفاءاتهم وتقييم أدائهم. غير أن المنظمات الشريكة تسلّم بأنه يتعين بذل المزيد من الجهود لدعم تنمية القدرات القيادية في إطار نهج أكثر اتساقاً ومنهجية ومحدد الأهداف على نحو أدق. بما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي ذلك السياق، تُناقش حالياً استراتيجية للتعليم وتنمية الكفاءة تستهدف المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٣٨ - ومن أجل تحسين قدرات منظومة الأمم المتحدة، واصل صندوق السكان والبرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع أيضاً دعم مبادرات كلية موظفي الأمم المتحدة من خلال إرسال موظفين مختارين، بصفتهم متدرّبين وخبراء استشاريين، إلى حلقات عمل بشأن البرمجة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والنهج القائمة على حقوق الإنسان والإدارة القائمة على النتائج والقيادة وغيرها من المجالات التخصصية المتصلة بهذا الإطار.

الأبعاد الإقليمية

٣٩ - يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بهمة في الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية برئاسة المديرين الإقليميين للمكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي. وتسهم هذه الهيئات أيضاً في آليات التنسيق الإقليمية للجان الأمم المتحدة الإقليمية.

٤٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أطلقت لجان الأمم المتحدة الإقليمية دراسة عن البعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف من الدراسة في تحديد السبل الكفيلة بالانخراط، على نحو أكثر عمقاً وفعاليتاً، في ما تضعه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أطر ومبادرات في مجال السياسات.

٤١ - وحدد البرنامج الإنمائي، في ردوده على استبيان وُزِع في إطار الدراسة، شبكة واسعة من المنظمات الشريكة وسلط الضوء على التركيز على تنمية القدرات والتنمية المؤسسية وتوفير المشورة الفنية. وتتنوع الاتفاقات الرسمية المبرمة في مجال التعاون بشكل كبير، حيث تتراوح بين أطر العمل الإقليمية التي يضعها البرنامج الإنمائي والبرامج والمشاريع الإقليمية

أو مذكرات التفاهم. وتشمل المزايا الناشئة عن هذا التعاون تبادل الخبرات، الأمر الذي يُتوقع منه أن يعزز التفاهم والتعاون عبر المناطق. وقد يعزز التعاون أيضاً أثر مبادرات التنمية على الصعيدين القطري والإقليمي من خلال البناء على جداول الأعمال الإقليمية، وتوفير الفرص لتعزيز المؤسسات الإقليمية وتحسين القدرات على إنتاج السلع العامة الإقليمية، على سبيل المثال، من خلال إنشاء نظم إقليمية للإنذار المبكر.

٤٢ - وبالإضافة إلى الشراكات مع المنظمات الحكومية الدولية، يقوم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان أيضاً بتوسيع التعاون الوطني والإقليمي مع أبرز المؤسسات الأكاديمية والفنية التي ستكون بمثابة محاور للمعرفة ومراكز للتعليم. وسوف يُستثمر في الكوادر الفنية الوطنية ليعمل أفرادها بصفتهم مستشارين للكيانات الحكومية وغيرها من المؤسسات.

تكاليف المعاملات وكفاءتها

٤٣ - من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، يدعم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع تنسيق الممارسات التجارية في مجالات الشراء، والمالية والميزانية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الموارد البشرية. وفي عام ٢٠١٠، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتعاون مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بتحليل الطرائق القائمة لقياس تكلفة المعاملات وحصرتها بخمس فئات رئيسية. واستمر العمل على مواءمة نماذج تكلفة المعاملات في عام ٢٠١١، وتتوقع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تطوير أدوات بسيطة للمساعدة في قياس تكاليف المعاملات في عام ٢٠١٢. وسوف تُستخدم تلك الأدوات من قبل البلدان المستفيدة من البرامج لتحديد الأولويات وقياس أثر مواءمة العمليات التجارية على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت عدة بلدان إجراء تحليلات لتكاليف المعاملات في إطار أنشطة "توحيد الأداء". وتوصلت دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في عام ٢٠١١ إلى أنه بالإمكان خفض تكاليف المعاملات بنسبة ١٢,٥ في المائة من خلال عمليات الشراء المشتركة.

٤٤ - وتستخدم شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى أدوات موحدة للشراء لدعم العمليات الميدانية. وفي حين تقود اليونيسيف هذه الجهود، يسهم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بجهة فيها. ويساعد إطار السياسات النموذجي المشترك لتحديد مدى أهلية البائعين الذي تمت الموافقة عليه مؤخراً كيانات الأمم المتحدة على التعامل مع البائعين الذين تورطوا في ممارسات غير أخلاقية أو فاسدة. وقاد البرنامج الإنمائي عملية

وضع هذا الإطار. ويستضيف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سوق الأمم المتحدة العالمية ويدعم مبادرة لإعادة تصميم ومواصلة تنسيق عمليات تسجيل البائعين من أجل زيادة الكفاءة. واقترح مكتب خدمات المشاريع أن يتم توحيد أنشطة الشراء المتصلة بالمنتجات والخدمات العامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، إذا تمكنت قدرة الأمم المتحدة على التفاوض الجماعي من تقليل تكاليف شراء الخدمات اللوجستية بنسبة ١ في المائة، فمن شأن هذا أن يوفر ٣٠ مليون دولار سنوياً، نظراً لأن المبالغ التي تُنفق سنوياً على هذه الخدمات تقارب ٣ مليارات دولار. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تنخفض التكاليف الإدارية نتيجة للحد من عمليات الشراء الموازية للأصناف نفسها.

٤٥ - ووفقاً للدراسة الاستقصائية المتعلقة بعمليات الشراء المشتركة على الصعيد العالمي التي أجرتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تبنت أن تطبيق الاتفاقات المشتركة الطويلة الأجل من شأنه أن ييسر عمليات الشراء المشتركة. وتشمل فرص التحسين تعزيز التركيز على الأخذ بالاستراتيجيات الموجهة نحو تحقيق النتائج في إطار العمليات. بما يتماشى مع عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وزيادة تنسيق عمليات الشراء والقواعد والأنظمة القانونية؛ وتعزيز القدرات من أجل الخدمات العامة/العمليات المشتركة على الصعيد القطري.

٤٦ - وتواصل الشبكة المعنية بشؤون المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى العمل على تحديد جدوى خدمات الخزانة المشتركة، بما في ذلك احتمال تقديم خدمات مصرفية مشتركة وتبسيط آليات الدفع الداخلية والإدارة المشتركة للقطاع الأجنبي والاستثمارات. وفي عام ٢٠١١، واصل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان العمل على النهج المنسق المتبع إزاء الميزانية المؤسسية المتكاملة، الذي يتضمن إدارة قوية للخطة الاستراتيجية وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٧ - وبدعم من شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، شكّلت المنظمات الشريكة مجموعة من موظفي أمن المعلومات على نطاق المنظومة يعملون من أجل التوعية بقضايا الأمن، والتصدي للحوادث، والسياسات والممارسات. ويشارك البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بهمة في مشروع تقدير التكاليف، الذي يعمل على وضع نهج مشتركة إزاء اتخاذ القرارات الاستثمارية ووضع أسس للمقارنة بين خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٨ - وكانت شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى تقود تحليلاً مقارناً مشتركاً بين الوكالات للترتيبات التعاقدية، ولوائح الموظفين، والقواعد والممارسات، وقد وضعت مجموعة من التوصيات بشأن المجالات التي يمكن تحقيق مزيد من التنسيق فيها. وتشمل هذه المجالات: الترتيب والتصنيف، وعمليات الاختيار، وتحديد العناصر المشتركة في نظم تقييم الأداء، وتعديل شروط/معايير منح العقود.

٤٩ - وتشمل القيود المفروضة على التنسيق في ما بين منظمات الأمم المتحدة ما يلي: (أ) استثمارات المنظمات بشكل كبير في نظمها الداخلية؛ (ب) التغييرات في التزام المنظمات المختلفة بالحلول المشتركة؛ (ج) عدم وجود موارد كافية لدعم تنفيذ النهج المنسقة، بما في ذلك إدماجها في السياسات والإجراءات الخاصة بالمنظمات؛ (د) عمليات إعادة التنظيم الداخلي في المنظمات التي تصرف الانتباه عن العمل المشترك بين الوكالات؛ (هـ) الحاجة إلى تقييم وتعزيز المكاسب المتحققة قبل المباشرة بتنفيذ مبادرات جديدة يصعب تقييم فوائدها. وكانت خطة تبسيط الممارسات التجارية وتنسيقها عادة ما تعتمد على توقع تحقيق وفورات مالية ملموسة وإعادة استخدامها في البرامج. غير أن حساب هذه الوفورات وقياس المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة أمران صعبان. إذ لا يمكن دائماً فصل المكاسب التي تتحقق من الجهود المشتركة بين الوكالات بسهولة عن المكاسب الناتجة عن الإصلاحات الداخلية ذات الصلة.

٥٠ - وفي عام ٢٠١١، وفي محاولة لتحسين الفعالية والكفاءة الداخليتين وتقليل تكاليف المعاملات، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان إعادة تصميم الممارسات التجارية المختارة وترشيد وتبسيط صكوك التخطيط والرصد والإبلاغ القائمة للمكاتب القطرية. واستحدث صندوق السكان نظاماً لمعالجة انتشار خطط العمل السنوية وجعل اختيار الشركاء المنفذين أكثر فعالية. وسيتم تنفيذ النظام اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي إطار الخطة الشاملة لتحقيق التغيير التنظيمي التي بدأت في أوائل عام ٢٠١١، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً في تنفيذ سلسلة من مشاريع التبسيط والترشيد في مجال المشتريات والموارد البشرية. ويجري العمل أيضاً على عدة مبادرات تساعد على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز الفعالية والكفاءة.

تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٥١ - استمرت وظائف التقييم في كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التحسّن وفي دعم التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي كلتا المنظميتين، شهدت تغطية التقييم تحسناً؛ أي أن المزيد من المكاتب بات يمثل الآن لمتطلبات التقييم. فعلى سبيل المثال، تحسنت تغطية التقييمات التي تجري عند انتهاء البرامج

القطرية في صندوق السكان من ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، نظرا لمحدودية الموارد اللازمة للتقييمات، لا يزال تحسين نوعيتها يشكل تحدياً. وتُبدل الجهود لتحديد ترتيب محتمل من شأنه تحقيق التوازن بين اتساع رقعة التغطية وجودة تقييمات البرامج القطرية عن طريق تضيق نطاقها وتوضيح التوقعات.

٥٢ - وقد تم تصميم التقييم في فرادى المنظمات بحيث يكون رافداً يصبّ في عمليات التقييم والبرمجة المشتركة ويعزّزها. وتدرس تقييمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، أي تقييم نتائج التنمية، دور البرنامج الإنمائي في إطار أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأثر هذا الدور على مدخلات البرنامج الإنمائي. وتُستخدم الأدلة التي يتم جمعها لاستخلاص استنتاجات بشأن الكيفية التي يمكن بها لزيادة الاتساق أن تؤدي إلى زيادة المساهمات في التنمية. ويتم تصميم تقييمات البرامج القطرية الإلزامية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتحديد موعدها في وقت مبكر من السنة قبل الأخيرة، وذلك ليس فقط ليُسترشد بها في برمجة الصندوق ولكن أيضاً لدعم عمليات التقييم والبرمجة المشتركة للصندوق.

٥٣ - وعزز صندوق السكان والبرنامج الإنمائي إجراء تقييمات مشتركة، لا سيما على الصعيد الوطني. وتحدد المبادئ التوجيهية للصندوق الحالات التي يجب فيها استخدام التقييم المشترك للأمم المتحدة بدلا من التقييمات الإلزامية التي تجري عند انتهاء البرامج القطرية. وبالتالي، فقد اختار عدد من البلدان (إثيوبيا وألبانيا وأوروغواي وجمهورية مولدوفا والرأس الأخضر) التقييمات المشتركة. وعلى الرغم من أن تقييمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تركز على مساهماتها في نتائج التنمية الوطنية، فقد تم إدماج التقييمات، في حالات قليلة، في التقييم الواسع النطاق لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (لا سيما في جمهورية مولدوفا في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١).

٥٤ - ويتعين القيام بالمزيد من العمل لتعزيز عمليات تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وكفالة أن يلبى هذا العمل المشترك أيضا احتياجات المساءلة لدى فرادى المنظمات.

خامسا - المتابعة

٥٥ - يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تنفيذ ولاية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات وتقديم تقارير بشأنها، كل في خطته الاستراتيجية وتقاريره السنوية.

٥٦ - وقد أعادت استعراضات منتصف المدة لكل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ تأكيد التزام المنظمات الشريكة بتحسين فعالية وكفاءة أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، بطرق منها تنقيح إطار النتائج الإنمائية وإطار النتائج الإدارية. كما تلتزم الخطة الاستراتيجية لمكتب خدمات المشاريع للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ بخطة "توحيد الأداء" وتسعى جاهدة إلى اتباع نهج منسقة. وسوف ينعكس ذلك الالتزام في تنفيذ خطط عمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، وقد كشفت ميزانيات المنظمات الشريكة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ عن بذل جهود لتحقيق المزيد بتكلفة أقل.

٥٧ - وتتطلع المنظمات الشريكة إلى الدورة الجديدة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، الذي سيتم التفاوض بشأنه في عام ٢٠١٢ وإطلاقه في عام ٢٠١٤. وسوف تواصل المنظمات التصدي للتحديات المتبقية، بما في ذلك الإبلاغ عن النتائج، ومشاكل القياس، والمواءمة بين المؤشرات، وخفض تكاليف التنسيق.

٥٨ - وبناء على النهج الاستشاري الذي أُتبع أثناء استعراض منتصف المدة الأخير للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، سيسعى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إلى زيادة المواءمة بين دورات التخطيط ابتداء من عام ٢٠١٤. وفي ذلك الصدد، سوف تمثل المنظمات لأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

سادسا - التوصية

٥٩ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بهذا التقرير وأن يحيله إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعا بالتعليقات والتوجيهات التي قدمتها الوفود.